أزمة بناء أنظمة سياسية قائمة على أسس الشرعية الديمقراطية وأثرها على التجربة التكاملية في المغرب العربي

د. عبد الدين بن عمراوي
كلية الحقوق والعلوم السياسية ببودواو،
جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر

الملخص:

لقد أعتبرت تجربة التكامل المغاربي من بين أبرز التجارب ومحاولات التكامل والتكتل الإقليمي التي ظهرت في شمال إفريقيا، والتي كانت متجسدة منذ البداية في تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة (عام 1964) والتي جاءت بعد لقاء مؤتمر طنجة في أبريل 1958، وبعدها في تجربة الإتحاد المغاربي (فيفري1989)، إلا أن هذا التكامل والاتحاد لم يكن فعالا إلى حد بعيد، ذلك أن اتحاد المغرب العربي الذي عمل على الإنتقال بدول المنطقة من العلاقات الجامدة والمتوترة إلى علاقات أهم ما بدأت تتميز به هو الهدوء والتعاون يعرف في الأعوام الأخيرة نوعا من التأزم والتعثر، ولعل ذلك راجع إلى عدة أسباب وتحديات حالت دون تحقيق التكامل الحقيقي للمنطقة، والتي أهمها التأزم في العلاقات المغاربية خاصة في الفترة الحديثة (فترة الربيع العربي وما بعدها) التي شهدت فيها دول الإقليم موجة من التحولات والأزمات أدت إلى بروز العديد من القضايا الخلافية بين الدول المغاربية والتي جعلت من النزاعات القديمة تطفو على السطح المغاربي كالنزاع المغربي الجزائري بسبب مشكلة الحدود، وكذا تأزم الوضع السياسي والأمني الداخلي في كل دول منطقة شمال افريقيا.

ووفقا لذلك الأمر الذي يجعل من إمكانية تحقيق التكامل الإقليمي المغاربي مستقبلا مرهون بمدى قدرة الأنظمة السياسية لدول المنطقة الخروج من وضعها المتأزم (أزمة في العلاقات المغاربية وأزمة الوضع السياسي والأمني الداخلي لدول المنطقة).

الكلمات المفتاحية:

الشرعية الديمقراطية – أزمة التكامل الإقليمي المغاربي – تأزم الوضع السياسي والأمني لدول المغرب العربي.

Abstract:

The experience of Maghreb integration was considered among the most prominent experiences of regional integration and conglomeration that emerged in North Africa, which was embodied from the outset in the experience of the Standing Advisory Committee (1964) and later in the experience of the Maghreb Union (February 1989). However, The Arab Maghreb Union, which has worked to move the countries of the region from strained relations to the most important relations, which is characterized by calm and cooperation is known in recent years a kind of crisis and stumbling, perhaps due to several reasons and challenges prevented the real integration of the region, In a Especially in the recent period (the period of Arab mobility and beyond) in which the countries of the region witnessed a wave of transformations and crises led to the emergence of many controversial issues between the Maghreb countries, which made the old conflicts float on the surface of the Maghreb as the Moroccan-Algerian conflict because of the border problem, The internal political and security situation in all North African countries.

Accordingly, the possibility of future Maghreb regional integration depends on the ability of the political regimes of the region to emerge from their crisis situation (a crisis in the Maghreb relations and the crisis of the internal political and security situation of the countries of the region).

Keywords:

Maghreb relations - the crisis of Maghreb regional integration - the political and security situation of the Maghreb countries.

مقدمة:

عرفت منطقة المغرب العربي بعد حصول دولها على الاستقلال تجربتين بارزتين في محاولة منها لإقامة تكامل مغاربي، التجربة الأولى (تجربة اللجنة الاستشارية) تزامنت مع موجة التكتلات الإقليمية القديمة في فترة الستينات، حيث انطلق – بعد أن برز الاهتمام بالتكامل الاقتصادي المغاربي منذ أن أحرزت الجزائر استقلالها عن فرنسا– الاتجاه الوحدوي نحو بناء المغرب العربي عن طريق اللجنة الاستشارية الدائمة في نهاية 1964، هذه اللجنة ذات الاختصاص الاقتصادي والتي تعمل على إيجاد المناخ الملائم للتكامل والاندماج، ولكن على الرغم ما أبدته التجربة من جدية من حيث الدراسات والمشاريع المقترحة إلاّ أنه لم يكتب لها الاستمرار والنجاح لأسباب عدة.

أما التجربة الثانية فتمثلت في تأسيس مشروع اتحاد المغرب العربي والذي تزامن ظهوره مع موجة التكتلات الإقليمية الجديدة في نهاية الحرب الباردة، هذه التجربة التكاملية هي الأخرى لم تكن انجازاتها في مستوى طموح الشعوب االمغاربية ولعل السبب يعود إلى مجموعة من التحديات والعوائق التي لم تستطع الأطراف المغاربية عبر مسيرتها التخلص منها وتجاوزها، ومن بين أهم هذه التحديات أو العوامل المسؤولة عن إخفاق التكامل في المنطقة المغاربية التحديات السياسية والتي على رأسها الخلافات السياسية بين دول المنطقة.

وعلى أساس ما سبق جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية: كيف تسهم الطبيعة غير الديمقراطية للأنظمة السياسية المغاربية في إفشال تجربة التكامل في المنطقة؟ للإجابة على هذه الإشكالية نتبع المحورين الآتيين واللذان يوضحان التحديات السياسية والأمنية التي حالت دون تحقيق التكامل الإقليمي المغاربي:

أولا: تأزم الوضع السياسي الداخلي للدول المغاربية/ في أزمة بناء دول ذات أنظمة سياسية قائمة على أسس الشرعية الديمقراطية.

ثانيا: تأزم العلاقات المغاربية والوضع الأمني في المنطقة/ في محاولة تحديد الملفات الخلافية بين دول المنطقة وأثرها على الوحدة المغاربية.

أولا: تأزم الوضع السياسي الداخلي للدول المغاربية/ في أزمة بناء دول ذات أنظمة سياسية قائمة على أسس الشرعية الديمقراطية.

تمثل أزمة بناء دول ذات أنظمة الشرعية الديمقراطية و عامل الإختلافات في طبيعة الأنظمة وترتيب أولوياتها احد التحديات والمشكلات السياسية التي تحول دون تحقيق الوحدة المغاربية، حيث أن الدول المغاربية لازال النظام الحاكم بحزبه الحاكم محتكرا لجميع الأدوار، إذ يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دونما سماح بمشاركة أخرى، ومن ثم نجد درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخبة الحاكمة التي لا تعطي مجالا لعمل الدبلوماسية الشعبية ومشاركة الجماهير في العملية التكاملية، فهي أنظمة استبدادية منغلقة على نفسها وهذا ما يعني غياب احد أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو ضرورة بناء أنظمة سياسية قائمة على أسس الشرعية الديمقراطية، لاسيما توفر مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في سبيل إنجاح مسار التكامل[1]، ففقدان دول المنطقة لمثل تلك الطبيعة النظمية أي لأنظمة ديمقراطية هو الأمر الذي جعل التجربة التكاملية تعرف تعثرا كبيرا.

[1] – صالح بلحاج، **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**(الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش –EPA –، ط1، 2012)، ص29.

الأنظمة السياسية المغاربية اليوم هي بين المطرقة والسندان، عجز ديمقراطي وأزمة شرعية، ويبقى السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة هو أن تلك الأنظمة لاتزال تستند إلى أنماط ثقافية قبلية ومؤسسات تحكمها محددات غير عقلانية، من قبل المصادر التقليدية المتمثلة أساسا في الدين والتاريخ وهالة الزعيم، ووفقا لذلك فالأمر الذي يجعل من إمكانية تحقيق الحداثة السياسية لدول المنطقة وعلى ذلك استكمال بناء الإتحاد المغاربي مستقبلا مرهون بمدى قدرة الأنظمة في تحقيق نقلة نوعية ديمقراطية وذلك بالخروج من ذلك الوضع المتأزم (أنظمة سلطوية فاقدة للشرعية الديمقراطية)، متوجهة نحو ديمقراطية الأنظمة، تستمد شرعيتها من أسس حديثة، لكن فيما تتمثل الأسباب التي تحول دون استنبات وولادة تلك الأسس الديمقراطية التي من شأنها أن تدفع تجربة بناء الوحدة المغاربية نحو التحقيق والوصول إلى الأهداف؟

أ. أزمة التمثيل السياسي في ظل غياب مجلس نيابي حقيقي وضعف المعارضة السياسية.

من أهم مقومات الشرعية الديمقراطية وجود مجلس نيابي[1]، إذ يحتل هذا الأخير موقعا مهما في البنية المؤسساتية لأي دولة، وهو بذلك جوهر بناء الشرعية الديمقراطية، والمدخل الحقيقي للارتقاء بالثقافة السياسية لدى المواطنين، كما أنه الفاعل الأساسي في صياغة العملية السياسية للنظام السياسي، وأي خلل يعانيه هذا المجلس في ما يتعلق بالتمثيل أو في علاقته بالمؤسسات السياسية الأخرى يؤدي حتما إلى وقوع خلل في طبيعة الشرعية الديمقراطية، فكل دساتير دول المغرب العربي لاسيما الأقطار الثلاثة (تونس، الجزائر والمغرب) تنص صراحة على وجود مجلس نيابي، وخصصت له أبواب، إلاّ أن هذا المجلس يبقى كمؤسسة صورية بين أيدي السلطة الحاكمة، وأعضائها في خدمتها أكثر مما هم في خدمة ناخبيهم (أزمة تمثيل)، وهذا راجع لضعف الأحزاب المشاركة في هذه المؤسسة، وضعف هذه الأحزاب – بما فيها المعارضة – وعدم ديمقراطيتها بالطبع يعكس مدى ضعف المؤسسة التشريعية[2].

فبرلمانات دول المغرب العربي تمارس دورا هامشيا في صنع السياسة ككل، كما تتسم بمحدودية التأثير على السلطة التنفيذية، وتلك المحدودية في التأثير والهامشية تعود إلى مجموعة من العوامل والتي يتقدمها عامل العقلنة البرلمانية وطبيعة العلاقة بين المؤسستين التنفيذية و التشريعية، ثم شوائب العمليات

---

[1] – صالح بلحاج، **السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري**(الجزائر: دار قرطبة، ط1، 2006)، ص164.

[2] – من مكامن ضعف المؤسسة التشريعية ذات الصلة بالعملية الإنتخابية صعوبة تكوين أغلبية وازنة قادرة على توجيه العمل الحكومي بقدر كبير من الجماعية في المبادرة والتضامن في المسؤولية، كما أن هندسة النظام الانتخابي في دول محل الدراسة تشوبه عدة ثغرات تحد من نزاهته وتعرقل مسيرة التطور الديمقراطي، للمزيد أنظر: – ناجي عبد النور، "المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص(أفريل 2011)، ص335.

– محمد مالكي، " وضع البرلمان في المغرب"، في: وسيم حرب (وآخرون)، **البرلمان في الدول العربية رصد و تحليل: الأردن–لبنان–المغرب–مصر**(بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2007)، ص365.

الانتخابية[1]، وتبني الإزدواجية البرلمانية وغياب الإعلام البرلماني[2]، إلى غير ذلك من العوامل التي زادت من استعصاء ولادة الشرعية الديمقراطية في حال تلك الدول، فلم يبقى في هذه النقطة سوى أن نشير إلى أن البرلمان في حال الدول المغاربية لم يتأثر فقط بالقيود الواردة في الوثائق الدستورية والممارسات التي شابت نزاهة الانتخابات، بل تأثر أيضا بطبيعة الأحزاب المسؤولة دستوريا عن تأطير المواطنين وانتقاء من يشكل النخبة البرلمانية، فقد أبانت حصيلة الحياة الحزبية في هذه الدول وجود أعطاب حالت دون قيام الأحزاب بالأدوار والوظائف المنوطة بها، فقد ساهمت ظاهرة الإنشقاقات في صعوبة بناء تنظيمات سياسية قوية على صياغة إستراتيجيات سياسية كفيلة بكسب مناصرة الجسم الإنتخابي لها، كما ساعد ضعف بناء الديمقراطية داخلها وفي ما بينها، على تعميق نزاعات الإنشقاق وعزوف المواطنين عن الإنتماء إليها[3].

وأزمة المشاركة السياسية خير دليل على ضعف الأحزاب السياسية في تأدية الدور المنوط لها في البرلمان بإعتبارها آلية لتجميع المصالح والتعبير عنها وتشكيل الكتل البرلمانية المتمايزة ولا يتأتى لها ذلك إلا إذا كانت منبثقة عن نظام حزبي تعددي بالمفهوم الديمقراطي، وليس مجرد تعددية شكلية مقيدة، وهذا ما يوحي بغياب أحد المقومات الأخرى للشرعية الديمقراطية في حال دول محل الدراسة والمتمثل في التعددية السياسية، إلى جانب ما يعانيه الحزب السياسي للدول المغرب العربي من اختلالات (ضعف تكوين النخبة السياسية والثقافية، الضعف التنظيمي، العجز عن التأطير السياسي للمجتمع، الطابع الشخصي والنخبوي، غياب أو ضعف الديمقراطية داخل الحزب، ضعف القدرة على التعبئة وحشد الجماهير، غياب التمايز الواضح بين برامج الأحزاب، اختلال أولويات العمل والنشاط....الخ)، نجد ظاهرة الإئتلاف الحكومي، وضعف المعارضة السياسية المشاركة في البرلمان، وما قد يؤدي ذلك إلى إضعاف أداء المؤسسة التشريعية وفقدان مكانتها وصلاحياتها المخولة لها دستوريا،

فأحزاب المعارضة المشاركة في البرلمانات المغاربية وظيفية تماما إذ هي أداة في يد السلطة، فعوض أن تكون مصدر خطر دائم يهدد السلطة، أي الحزب أو الائتلاف الحاكم – مثلما هو عليه دور أحزاب المعارضة في الدول الديمقراطية – أصبح وجودها في تلك البرلمانات عامل استقرار بالنسبة إلى الحكم[4]، والأمر الذي زاد من استعصاء وصول أحزاب المعارضة أصلا إلى السلطة هو غياب مبدأ التداول على

---

[1] – محمد حسين الخياط، " الإعلام البرلماني ودوره في تعزيز قدرات البرلمانيين العرب"، **الفكر البرلماني**، ع11(جانفي2006)، ص152.

[2]– محمد مالكي، "وضع البرلمان في المغرب"، **مرجع سابق**، ص364-365.

[3] – صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر، **مرجع سابق**، ص31.

[4] – عبد الاله بالقزيز، **السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر حالة المغرب** (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1، 2007)، ص33.

*– هناك علاقة طردية بين مستوى المشاركة السياسية والتفرد بالسلطة، فكلما ارتفع أحدهما تراجع الأخر، والمقصود بالمشاركة السياسية هنا مساهمة المواطنين في بناء النظام السياسي وفي حركيته وأداءه ووظائفه.

السلطة بحكم الصندوق، وكذا غياب البيئة السياسية الجاذبة والحديثة، فضعف المعارضة السياسية في العالم المغاربي، والعربي عموما، حسب الأستاذ عبد الإله بالقزيز مرده إلى أن الغالب على البنى السياسية هو غياب المجال السياسي الحديث، أي الوسيط بين الدولة والمجتمع كفضاء عمومي لممارسة المنافسة السياسية والصراع الديمقراطي على كسب الرأي العام، وعلى المشاركة في صنع القرار.

وذلك الغياب هو الذي يستدعي حضور أشكال أخرى من المجال السياسي فيها، إما مجال منعدم انعداما تاما، أو مجال تقليدي، أو مجال حديث، ووفقا لهذه الأنماط السائدة في المشهد السياسي العربي عموما، فإن البيئة الداخلية الموضوعية التي تعمل في إطارها المعارضة السياسية بيئة نابذة، وعلى ذلك أزمة المعارضة مرده إلى الحصار المفروض من قبل السلطة الاستبدادية الحاكمة[1]، الرافضة لأي تحولات نوعية في إطار البنى السياسية، وهو الأمر الذي يولد العنف، ويضع تجربة الشرعية الديمقراطية أمام تحد خطير، وما آلت إليه التعددية السياسية في الجزائر في هذا الشأن خير دليل.

ب. انعدام التوازن بين السلطات وانتشار الاغتراب السياسي لغياب المبادئ الثلاثة (المواطنة، الحرية والعدالة).

في ظل تصاعد فردانية السلطة وتضاؤل مستوى المشاركة السياسية*، وانعدام ركائز النظام الديمقراطي: الشعب الذي تتحكم إرادته في سلوك الحاكمين، وترسيخ مفهوم سلطة المؤسسات التي تحول دون الاستبداد بالسلطة، وغياب مبدأي الحرية والمساواة السياسية...، نجد في هذه الحالة الأنظمة السياسية المغاربية أمام عجز تام في بناء مقومات الشرعية الديمقراطية واستحالة استنباتها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى استحالة الإقرار بوجود – في ظل التفرد بالسلطة– عن مبدأ الفصل بين السلطات، نظرا للترابط الموجود بين جميع المقومات.

لا معنى للإقرار عن وجود فصل مرن بين السلطات في التجارب المغاربية، لأن مبدأ الفصل يقتضي التسليم بتجزئة السلطة على أساس توزيع الصلاحيات في الدولة، وإسناد جزء منها إلى جهاز يسمى السلطة التشريعية، والعمل على استقلالية القضاء، عندئذٍ يكون الفصل بين السلطات معناه احترام كل سلطة لمجالها المحدد دستوريا[2]، وهذا هو الغياب الموجود في حال الدول المغاربية إذ ليس ثمة تجزئة للسلطة، وتغول السلطة التنفيذية (الملك/ الرئيس، والحكومة) بدون شك هو الأمر الذي تسبب في إعاقة بروز

[1] – صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر، **مرجع سابق**، ص32.

[2] – لمزيد من التفصيل في ما يخص علاقة السلطات الثلاث للتأكيد بعدم وجود الفصل المرن بينها، في حال دول المغرب العربي، أنظر: مرابط فدوى، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010).

المؤسسات والأجهزة الوسيطة، وعدم فعالية واستقلالية مؤسستي البرلمان والقضاء[1]، وأكثر من ذلك اللجوء إلى توظيف هذه المؤسسات كواجهة ديمقراطية، واستخدامها في نفس الوقت كوسيلة من وسائل الهيمنة وفرض الاستبداد[2]، إذا تلك الفردانية ومنطق إقصاء الأخر هي التي تأكد في الأخير معطى استعصاء ولادة الشرعية الديمقراطية[3]، وعلى ذلك استعصاء بناء تكامل مغاربي.

كما أن تلك النزعة التسلطية وإقصاء الأخر في النظم السياسية المغاربية أدت إلى خلق شعور خاص لدى المحكومين والمتمثل في جزئه الكبير في عدم الرضا بمن يحكم، وفي طريقة الممارسة للحكم، وهذا ما يُعرف في قاموس علم الاجتماع السياسي بحالة الاغتراب السياسي، أي أن المحكوم ينظر إلى السلطة بعدم قناعة كاملة وعدم توجهاتها السياسية، كونه لم يشارك بصفة حقيقية في بلورته[4]، هذا الشعور لدى أفراد المجتمعات العربية، والمجتمعات المغاربية منها، هو الذي يؤدي إلى ظاهرة التبلد السياسي أو ما يعرف بالعنف، والذي تمظهّر في عدم الاكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والتجاهل السياسي العام، والعزوف عن الأداء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبا، وشيوع روح عدم

---

[1] – على سبيل المثال: الرئيس التونسي السابق بن علي من أجل فرض استبداده وسيطرته على السلطة وتحقيق الاستمرارية فيها، سيطر على المجال السياسي عن طريق التلاعب بالدستور(تغيير الدستور بإلغاء اقتصار مدة الرئاسة على دورتين على غرار ما حدث في الجزائر في تعديل 2008)، والتحكم في السلطة التشريعية(تزوير الانتخابات وخلق مجلس ثاني أعضاؤه معينين)، وجعل المجلس القضائي تحت الطلب (كان جل أعضاء المجلس الأعلى للقضاء يخضعون للتعيين)، لمزيد من التفصيل أنظر: – الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي**(تونس: دار محمد علي للنشر، ط2، 2013)، ص58–60.

[2]– الفردانية التي تأسست على منطق إقصاء الأخر – حسب الباحث المغربي امحمد مالكي — في البلاد العربية هي التي تسببت في حدوث أزمة شرعية الأنظمة. لمزيد من التفصيل، أنظر: – أمحمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع13 (شتاء 2007)، ص150.

[3] – احتل مفهوم الاغتراب السياسي مكانة هامة في فكر علماء الاجتماع السياسي، وبالضبط — بالخصوص في العصر المعاصر– في علم النفس السياسي، فظهر هذا المفهوم في كتابات اجتماعية مختلفة لدى ماكس فيبر وإميل دوركايم وغيرهما، ويأخذ في العديد من الأحيان عدة اصطلاحات مثل فقدان القوة في النظرية الماركسية، وفقدان المعايير عند دوركايم، وكذا العزلة وصولا إلى الاصطلاح القائل بغربة الذات، ومهما يكن اصطلاحه فهو شعور مجتمعي يوحي بعدم شرعية النظام السياسي كما يهدد استقراره واستقرار المجتمع ككل، يمكن حصر اهم مكونات الاغتراب السياسي في : الشعور بالعجز(أي إحساس الفرد بأنه لا يستطيع تقديم أس شيء داخل نطاق دولته)، والشعور بالاستياء (وذلك بسبب رؤيته للحكومة على أنها غير قادرة على تحمل عبئ جميع الأفراد وتحقيق مصالحهم كلية)، والنفور(وذلك عندما يجد المواطن أن الحكام الذين يحكمونه لا يمتون له بصلة، أي حصولهم على السلطة بدون رضاءه وإرادته الحرة). للمزيد من التفصيل، أنظر: – ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997)، ص92.

– لمزيد من التفصيل في ما يخص مفهوم الاغتراب السياسي وصوره في الواقع العربي، أنظر: أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص171–174.

– في ما يخص التعاريف المقدمة من طرف بعض المفكرين الغربيين للإستيلاب السياسي أنظر: – ناظر عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص58–59.

[4] – ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997)، ص91.

الاهتمام[1]، إلى غير ذلك من التمظهرات التي تعكس شعور الفرد المغاربي المتمثل في الإحباط المستمر والذي يؤدي في لحظة توسعه –نتيجة الحرمان الاجتماعي– إلى انتشار ظاهرة العنف والاحتجاج.

وعلى سبيل المثال إطلاق ديناميات الحراك المغاربي، والعربي عموما، والذي انطلقت شرارته من تونس كان سببه الرئيسي ولادة شعور جماعي – الذي سببه الاحتكار بالسلطة والاستبداد بالثروة– بـ الإذلال والغُمة والقهر، وهذا ما تعكسه القراءة الفاحصة في حمولة الشعارات (ارحل، لا للفساد، الشعب يريد..الخ) المرفوعة في الساحات العامة لبؤر الحراك نفسية الإنسان المغاربي/العربي المقهور[2]، ذلك القهر السياسي والاجتماعي الذي سحق الفرد العربي بعقود طوال، فاللاعدالة الاجتماعية ترسخت كشعور وكواقع دفع الشارع العربي للثورة على هذا الواقع اللاآدمي[3]، شعور يتمثل في الممانعة النفسية الجمعية ضد الاعتراف بشرعية ذلك القهر والإخضاع المادي[4].

فالفرد المغاربي اليوم يشعر بمدى التهميش الذي يعانيه، وحالة الاغتراب التي يعيشها، إذ يعتقد أنه سوف يضيع إذا انقطع عن العائلة أو العشيرة أو الطائفة الدينية، وهذا هو حال الفرد في المجتمع البطريكي الحديث حسب الدكتور هشام شرابي، حيث الدولة بالنسبة للفرد لا تستطيع الحلول كليا محل هذه البنى الأولية التي توفر له الحماية، والواقع أن الدولة غريبة عنه وتظطهده، كما أن المجتمع المدني في مثل هاته المجتمعات – حيث لا اعتراف إلا بالأغنياء وذوي السلطة ولا احترام إلاّ لهم– قد يضطهده أيضا بشكل

---

[1] – امحمد مالكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في: بلعبكي أحمد (وآخرون)، **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، ص 724.

[2] – هند عروب، "ما بعد الثورة: في شروط إعادة البناء"، **وجهة نظر**، ع50(خريف 2011)، ص48.

– العلاقة بين العدالة التوزيعية وتنامي حدة العنف وأزمة الشرعية علاقة طردية أي كلما كان هناك فارق كبير ما بين طموحات الأفراد في الحصول على امتيازات مادية وبين المستوى الحقيقي لتلبية حاجياتهم من قبل الدولة، فإن احتمالات تمردهم وعصيانهم عن الدولة تزيد، وعلى ذلك تزايد أزمة الشرعية نظرا للاعدالة في توزيع الموارد المادية والمعنوية بين أفراد المجتمع الواحد.

[3] – وفق مفاهيم غرامشي وألتوسير، فإن شرعية الدولة لا تتحصل من خلال علاقات السيطرة وإنما أيضا من خلال علاقات الهيمنة، بمعنى أن استعمال أنظمة دول المغرب العربي أدوات السيطرة، وهي أدوات القمع المادي، قد يفيدها في إجبار مجتمعاتها على التسليم بالسلطان السياسي، لكنها لا تملك إقناع تلك المجتمعات بشرعية ذلك السلطان، لأن تسليم المواطنين بالدولة ليس محصلة اقتناع ورضا وإنما نتيجة إخضاع وقهر، وعليه فإن استراتيجية السيطرة تصطدم بحاجز الممانعة النفسية الجمعية ضد الاعتراف بشرعية ذلك الخضوع المادي، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق نوع من الانتقال من الشرعية القائمة على العنف إلى الشرعية القائمة على الأفكار والقيم(شرعية الدولة = العنف + الإيديولوجية). لمزيد من التفصيل أنظر: عبد الإله بالقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**(بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، ط1، 2008)، ص43-44.

[4]– هشام شرابي، **البنية البطريكية بحث في المجتمع العربي المعاصر**(بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1987)، ص45.

مماثل، مما يجعل سلوك الفرد في ممارسته العملية، لا يكون أخلاقيا إلا داخل تلك البنى الأولية (العائلة، العشيرة، الطائفة)[1].

النزعة البطريكية للنظام السياسي المغاربي إذا، وما يترتب عن سوء توزيع الثروة الوطنية بكيفية غير استحقاقية على أفراد المجتمع، تقود إلى انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي في المجتمع، والتي هي الأخرى تؤدي إلى استفحال الكثير من الظواهر المرضية، كظاهرة الفساد حيث لا الدولة تهتم بالقضية، ولم يعد يعنيها استشرائها، ولا المجتمع يهتم بانحراف السلطة والنخبة الحاكمة[2].

ووفقا لما سبق يتضح أن انتشار الاغتراب السياسي في الدول المغاربية سببه الرئيسي راجع إلى غياب بعض مبادئ الشرعية الديمقراطية، والتي على رأسها المواطنة والحرية والعدالة، حيث لا مكانة لهاته المبادئ الثلاثة في ظل الأنظمة ذات النزعة التسلطية التي لا يمثل الشعب فيها شيئا ولا يراعي فيه لإرادته، أو رضاه الحر في اختيار السلطة التي تحكمه[3]، واستمرارية النزعة التسلطية هي التي جعلت من الفرد المغاربي لا يزال يستمر في نضاله من أجل تحقيق هذه المبادئ أي الحرية، والعدالة الاجتماعية، وانتزاع الاعتراف بالمواطنة الكاملة وتوظيفها في الممارسة، تلك هي الفروض الثلاثة الغائبة في بلاد المغرب الكبير، بغض النظر عن تباين الخطابات الأيديولوجية والسياسية، وبمعزل عن حجم الموارد والثروات المتاحة لكل قطر من الأقطار المغاربية[4].

ج. محدودية المشاركة السياسية، واستعصاء التداول على السلطة سلميا.

إن استعصاء الشرعية الديمقراطية في التجارب المغاربية يعود في الأساس إلى محدودية المشاركة السياسية واستعصاء التداول على السلطة سلميا، إذ لا يختلف اثنان في عصرنا اليوم على أن هاذين المبدأين (المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة) هما اللذان يميزان الدولة الديمقراطية عن غيرها من الدول، على الأقل في ما يتعلق بشرعية النظام السياسي، حيث كلما كان هناك مستوى معقول من المشاركة السياسية، والتداول السلمي على السلطة كنا إزاء سلطة شرعية ديمقراطية، وكلما تراجع هذا

---

[1]– محمد حليم لمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والأثار والإصلاح**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص165-166.

[2]– جون جاك جوفالبي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، **تاريخ الفكر السياسي**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، 1998)، ص92.

[3]– لمزيد من التفصيل في ما يخص غياب المبادئ الثلاث(المواطنة والحرية والعدالة) في دول المغرب العربي أنظر: امحمد مالكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، **مرجع سابق**، ص 721-730.

[4]– محمد ولد دده، "النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع29(شتاء 2011)، ص54.

المستوى انحسرت الشرعية القائمة على المبادئ الديمقراطية، لنكون إزاء سلطة فردانية تقوم شرعيتها على أسس تقليدية، وتتجسد من الناحية الواقعية من خلال وحدة السلط والتفرد بالقرار[1].

غدا العزوف عن المشاركة السياسية في الدول المغاربية ظاهرة اجتماعية تتكرر وتنمو وتتواتر عبر الزمان والمكان، وبالخصوص العزوف عن المشاركة في الانتخابات، كون هذه الأخيرة تعد محكا أساسيا للمشاركة السياسية[2]، فبروز المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخابات وعدم حريتها وضعف فاعليتها معيار ومؤشر مشترك بين الدول المغاربية، وما يُعاب عليها هو أن مقاصدها الفعلية ظلت على امتداد ما يقارب نصف قرن انتخابات غير ديمقراطية، وظيفتها الفعلية إضفاء الشرعية على خرائط وتوازنات تُرتبها مسبقا الأجهزة الإدارية، أو الأذرع السياسية للحزب الحاكم، فإجمالا هذه الدول لم تُوفر لمعايير الحكامة الانتخابية من فعالية وحرية ونزاهة، التربة اللازمة لتحويل عملية الاقتراع إلى لحظة سياسية سانحة لتعميق مفهوم المشاركة وتحويله إلى قيمة مشتركة منبثقة في الثقافة السياسية، بل بالعكس كان لضعف هذه المعايير وشحوب حضورها في المجال السياسي المغاربي أخطر الأثر في علاقة الناس بالمشاركة مبدءً وسلوكا، حيث تصاعدت وتيرة العزوف عن الاهتمام بالانتخابات بجميع أنواعها ومستوياتها[3].

من أهم ما يمكن قراءته أيضا في دلالة العزوف عن المشاركة السياسية وتأزمها، مؤشر تدني وتدهور المكانة أو القيمة السياسية والاجتماعية للأحزاب، وتراجع حيز تأثيرها وجاذبيتها وقدرتها على تأطير وتوجيه الرأي العام، كما أن اللجوء إلى الاحتجاج وأعمال العنف شكل من أشكال أزمة المشاركة، فالفرد المغاربي أضحى يلجأ إلى الشارع يوميا للتعبير بأشكال عنيفة ومختلفة عن غضبه وخيبة أمله إزاء وعود المسؤولين والمنتخبين، وللتعبير عن تذمره من الأطر الطبيعية للمشاركة الموجودة، ومن واجب الإشارة هنا إلى أن هذه الظاهرة انتشرت بكثرة مع بداية الألفية الثالثة في دول محل الدراسة، فعلى سبيل المثال في الدولة الجزائرية منذ أوساط عام 2001، أخذت أعمال التخريب وأحداث الشغب في التطور من عام

[1]– مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وأفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع17(شتاء 2008)، ص11.

[2] – احمد ماكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير ، **مرجع سابق**، ص 715–718.

– للتفصيل في ما يخص بروز المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخابات الجزائرية منذ 1996/ أنظر: محمد حليم ليمام، **مرجع سابق**، ص139–141.

[3] – محمد حليم ليمام، **مرجع سابق**، ص142.

إلى آخر[1]، كأن ثقافة الإحتجاج هي العبارة السياسية الوحيدة المسموعة لدى السلطات الجزائرية على حد تعبير الأستاذ رشيد تلمساني[2].

كما أن غياب الثقافة السياسية والاجتماعية، المكرسة للقيم الإيجابية للعمل السياسي، ولمبادئ المواطنة والديمقراطية، والسلوك المدني، مؤشر من مؤشرات العزوف ومحدودية المشاركة السياسية[3].

وإلى جانب غياب المشاركة السياسية الفعالة في حال دول المغرب العربي نجد غياب مبدأ التداول السلمي على السلطة، وهو الغياب الذي يؤدي إلى استفحال نقيضه المتمثل في توريث السلطة، والذي مازال حتى اليوم ميزة سياسية في الوطن العربي عموما، وبغض النظر عن الأنظمة الملكية الوراثية، هناك ما أسماه البعض بالجمهوريات الوراثية، وفي نظر الأستاذ عبد النور بن عنتر فإنه لا توجد أية قيادة عربية تخلت عن السلطة بمحض إرادتها أو عند نهاية ولايتها، بل يتم خلعها بطريقة أو أخرى، إذ لا يحدث التغيير إلاّ من خلال ثلاثة وسائل: الموت الطبيعي للحكام، والانقلابات العنيفة أو الهادئة، وأخيرا الأزمات السياسية الحادة (حال الجزائر، أربعة رؤساء منذ جانفي 1992)[4].

ما يُراد الإشارة إليه هنا هو أن رفض تداول السلطة من قبل النخب الحاكمة في دول محل الدراسة، يجعل الشرعية الديمقراطية أمام استحالة الولادة، وينتقص من عملية الديمقراطية ذاتها، فإحجام سياسة التغيير الديمقراطي، عن القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة بين قوى الحكم وقوى المعارضة، من شأنه أن يترك وتيرة الصراع السياسي في تصاعد مستمر لا يستبعد بلوغه مرحلة اللجوء إلى العنف والقوة لتحقيق التعاقب السلطوي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه بقدر ما يعبر التداول على السلطة عن عمق الديمقراطية ورسوخ قواعدها ومؤسساتها وآلياتها، فإن عدم امتلاك الدول الثلاث لتلك القواعد والمؤسسات والآليات اللازمة بعملية انتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية الصاعدة على الساحة السياسية يعد من أبرز مظاهر أزمة الشرعية الديمقراطية[5].

---

[1] – Rachid tlemçani, la culture de l'émeute est la seule expression politique audible, **journal ELWATAN**,08/02/2011, n°6170, p, 8.

[2] – مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وأفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع17(شتاء 2008)، ص13.

[3] – عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطيفي الوطن العربي، في: ابتسام الكتبي(وآخرون)، **الديمقراطية والتمية الديمقراطية في الوطن العربي**(بيروت: مركز راسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص58-60.

[4] – حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص 115-119.

[5] – عبد الإله بالقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام، **مرجع سابق**، ص51.

د. الإخفاق السياسي وعسر قيام مجال سياسي حديث

يرى الأستاذ المغربي عبد الإله بالقزيز أن أعظم المعضلات التي تواجه تكوين الدولة وتطورها في البلاد العربية المعاصرة هو عسر قيام مجال سياسي حديث، يقع بقيامه الاستقلال لحيز الدولة عن المجال الاجتماعي، وهذا شرط لأن تكون دولة ذات شخصية تمثيلية وسيادية (دولة حديثة)، قادرة على أداء وظائف التحديث والتنمية للمجتمع، أي أن تكون دولة العموم، لا مجرد سلطة سياسية تمثل فريق أو طائفة أو مذهب من دون أخر، وهذا بالضبط ما يعانيه تكوين الدولة في البلاد العربية اليوم[1]، أي أن تكوينها تكوينا عصبويا، وعلى ذلك فهي " دولة النخبة وليست دولة المجتمع، لذا فهي منفصلة عنه ومرتبطة بالخارج، فهي دولة الخارج ضد الداخل"[2].

بعبارة أخرى التكوين السياسي العربي، والمغاربي منه، يعاني من غياب معنى الإجماع، وهو الأمر الذي جعل من السياسة حقلا لإقصاء الخصم السياسي، واستفحال ظاهرة رفض وجود الأخر، أي العجز عن تحقيق ما يسميه محمد جابر الأنصاري بـ " المفاهيمية" السياسية على أساس العطاء والأخذ وخدمة المصلحة العامة، فالدولة العربية لم تتجاوز بعد العقبة القبلية المسيطرة على منطق السياسة، ففي الجزائر مثلا أدت الأحداث في منطقة القبائل (احتجاج واسع ضد السلطة بين شهري أفريل وجويلية 2001)، إلى عودة البنى التقليدية القبلية (لجان القرى والعروش) إلى الساحة السياسية، وهذا يعبر عن محنة السياسة في الجزائر، وعن غياب دولة القانون والمؤسسات، بل تطرح أيضا إشكالية الدولة في هذا البلد، وفي باقي الدول المغاربية والعربية عموما[3].

إن هذا المضمون التسلطي للدولة في المغرب العربي، أي تكوينها الاجتماعي العصبوي، وتأسيس الأنظمة السياسية عبر تسويغات عصبوية، يعتبر من أهم عوائق ميلاد الشرعية الديمقراطية، ونستدل على هذا برأي الأستاذ عبد الإله بالقزيز إذ يقول: " لا نملك الحديث في أزمة ميلاد الشرعية في البلدان العربية المعاصرة، وعوائق ذلك الميلاد، من دون أن ننبه إلى أن واحدًا من عواملها التحتية يقع في داخل التكوين الإجتماعي بقسم كبير من المجتمعات العربية، وفي داخل بنية النظام السياسي الذي يعيد إنتاجه"[4].

---

[1] – عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سابق**، ص60.

[2] – غياب المفاهيمية السياسية يعتبر من أخطر مظاهر القصور السياسي، ويفسر كل الصراعات الدموية التي عرفتها الدول العربية . أنظر: – **المرجع نفسه**، ص63-65.

[3] – عبد الإله بالقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية** (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013)، ص206-207.

[4] – حسين علوان، **مرجع سابق**، ص124.

وفقا لما سبق يمكن القول على أنه يكاد لا يخلو كيان سياسي عربي من لوثة العصبوية التي تعبر عن أزمة عميقة في شرعية الدولة والسلطة معا، وعجزًا واضحا عن تأسيس مجال سياسي حديث، بل وإقامة أركان الدولة على مقتضى السياسة المدنية، حيث الدولة والسلطة حق عام، وحيث مبدأ الشرعية القبول الطوعي والحر للمواطنين بالنظام القائم الممثل للإرادة العامة، واستمرار اشتغال الدولة على الآليات (العصبوية) نفسها في التكوين والممارسة يهدد بإعادة إنتاج أسباب الإخفاق السياسي[1].

وهذا ما يعاب على حال الأقطار المغاربية حيث لا تزال تعيش تحت وطأة ماضيها السياسي المتميز بانعدام سلطة سياسية مدنية، وبغلبة الطابع التقليدي في النظام، إنه الأمر الذي يجعل من الصعب على أي باحث إيجاد جواب مقنع عن السؤال التالي: متى كانت لحظة الحداثة السياسية في دول المغرب العربي؟

ما يدل على عدم ولوج دول محل الدراسة لحظة الحداثة السياسية ، واستمرار المنطق العصبوي في مجتمعاتها هو ما تعانيه من نقص شديد في الإندماج الاجتماعي الوطني الذي هو شرط من شروط تحقيق اندماج مغاربي، فعلى الرغم من المنجزات التي تحققت في ميادين مختلفة على امتداد العقود الخمسة الأخيرة، لم تستطع نظمها السياسية توفير الشروط اللازمة لتحقيق الإندماج بشقيه الأفقي والعمودي، أي التحام الأفراد بجماعاتهم واندماجهم في مجتمعاتهم، بتمثل القيم الجماعية وانصهارهم في الروح العامة للجماعة، واندماجهم في مؤسسة الدولة، وولاؤهم لها، عدم تحقيق هذا الاندماج يجد تفسيره في زيادة وتيرة التآكل المتصاعد لشرعية الدولة الوطنية، خاصة مع تضاؤل مستوى تحكم النظام في القدرة التوزيعية المادية والرمزية، مثلما حدث مع بداية الثمانينيات ومنتصفها، حيث تكونت قوى جديدة لم تعد تقنعها الخطابات المؤسسة على الشرعية التاريخية والنضالية، كما لم تستهويها جاذبية الحكام، أي الشرعية الكاريزمية بحسب تعبير فيبر[2].

ومنذ تلك الفترة إلى اليوم والدولة المغاربية تعيش حالة الإنفصام في علاقتها مع قوى المجتمع، وأكثر من ذلك دخولها كطرف في الصراع الاجتماعي، وعدم حياد دول محل الدراسة في الصراع الاجتماعي بين القوى الاجتماعية، ولاسيما الفاعلة منها، يمثل السبب الحقيقي وراء أزمة الشرعية الديمقراطية، وعلى ذلك أزمة تحقيق تكامل الإقليم المغاربي، لأن تحقيق الشرعية الديمقراطية يتطلب "أن تكون الدولة حيادية وحاضنة للجميع، ومعترفة بوجود مجال عام يتيح للفاعلين السياسيين والإجتماعيين

[1] – امحمد مالكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، **مرجع سابق**، ص669.

[2] – **المرجع نفسه**، ص693.

فرص التعبير والتنافس الحر والشفاف، ويفتح الباب أمامهم للتعاقب على السلطة وتحمل المسؤوليات، والخضوع للمسائلة والمحاسبة، بيد أن مجمل هذه المتطلبات ظلت عصية على المنال في بلاد المغرب الكبير"[1]، وهذا ما يراه أيضا الأستاذ وضاح شرارة في حال الدولة العربية عموما، حيث مرجع أزمة الشرعية يعود إلى عدم امتلاكها القدر الكافي من الاستقلالية النسبية عن القوى الاجتماعية القائمة[2].

من نافل القول أضحى تحديث الدولة المغاربية، والعربية عموما، ليس مطلبا سياسيا وحسب وإنما خيارا حاسما على صعيد أمة الحكم، التي نجمت أصلا عن عدم إكتساب هذه الدولة، القدر الكافي من الشرعية السياسية، وعجزها عن تطوير أطر وقنوات قانونية مؤسسية للشرعية، بفعل النشأة والتكوين العصبوي لها، واشتغالها على البنى العصبوية في الحصول على الشرعية[3]، وهذا ما يؤكد صحة قول الأستاذ الجزائري صالح بلحاج وهو أن: "الشرعية الديمقراطية بمقوماتها الأساسية لا يمكن أن تنشأ وتعمل إلاّ في رحمها الطبيعي، أعني الدولة الحديثة التي أنجبت الديمقراطية ووفرت مجال نموها وتوسعها"[4].

واستنادا لهذا القول فإنه لا يمكن الحديث عن شرعية ديمقراطية، ولا عن تكاملا إقليميا مغاربيا، لأن الدول المغاربية تفتقد للتربة الخصبة التي تنمو فيها أسس الشرعية الديمقراطية والمتمثلة في الدولة الحديثة، أو المجال السياسي الحديث على حد تعبير الأستاذ المغربي عبد الإله بالقزيز، وما زاد من عسر نمو أو ولادة تلك الشرعية الديمقراطية هو استمرارية الثقافة السلطوية والإخفاق السياسي من أجل التحول نحو الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات.

فقضية بناء ثقافة سياسية ديمقراطية من شأنها أن تساعد أي نظام سياسي في تحقيق وبناء الشرعية الديمقراطية التي عن طريقها يمكن تحقيق مطمح الشعوب المغاربية في تحقيق الوحدة، كما أن غيابها يعد من أهم العوامل المعرقلة لعملية بناء أنظمة ديمقراطية أولا، و استكمال بناء اتحادا مغاربيا ثانيا، وبالتالي فوهن الثقافة السياسية الديمقراطية يعتبر كمصدر من المصادر المفسرة لمحدودية أداء الأنظمة السياسية المغاربية وفاعليتها وعدم تحقيقها للشرعية الديمقراطية ومشروع الوحدة المغاربية، وإلى جانب وهن الثقافة السياسية الديمقراطية نجد عامل غياب الإرادة السياسية الذي لعب دورا بارزا في تعميق أزمة التكامل.

---

[1] – وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين**(بيروت: دار الحداثة، 1980)، ص121.

[2] – حسين علون، **مرجع سابق**، ص123.

[3] – صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، **مرجع سابق**، ص32.

[4] – محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي : مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**(المغرب: دار إفريقيا الشرق ، 1999)، ص ص 137-142.

ثانيا: تأزم العلاقات المغاربية والوضع الأمني في المنطقة/ في محاولة تحديد الملفات الخلافية بين دول المنطقة وأثرها على الوحدة المغاربية

تتميز العلاقات المغاربية في مجملها بالتوتر ويرجع ذلك أساسا إلى مشكلات الحدود، إذ تشكل كثير من المناطق الحدودية المشتركة بين الدول المغاربية موضوع خلافات حادة بين هذه الأقطار، إذ عانت منطقة المغرب العربي خلافات حدودية عديدة منها ما أفضى إلى حالة نزاع مسلح، ومنها ما تمت تسويته نهائيا، ومنها ما ينتظر التسوية[1]، ومن ثم فهي تعتبر قنابل موقوتة قابلة للانفجار من وقت لأخر، وللاستعمار حصة كبيرة في خلق تلك المشكلات، حيث نجد مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس حول النقطة 233 ويفترض أنه قد تم تسوية المسألة في اتفاق 19 مارس 1989، وهناك أيضا مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا، كما يوجد مشكلة الحدود بين تونس وليبيا حول الحقوق البحرية للدولتين، وتعد مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأكثر خطورة على الإطلاق بين دول المنطقة، وهناك مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا، وتتمثل خطورة المشكلات الحدودية بين دول المغرب العربي في أنها برغم تسويتها إلى حد بعيد تؤثر على العلاقات بين تلك الدول وذلك حسب رؤى القيادات الحاكمة، كما أن عدم تسوية مشكلة الصحراء الغربية تمثل أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة[2].

وإلى جانب قضية الصحراء الغربية نجد قضية أخرى ساهمت في عرقلة مسيرة إتحاد المغرب العربي والمسار التكاملي، وقضت على انتعاش التعاون الثنائي بين الدول، وقد وصلت الأزمة إلى قمتها عند إعراض ليبيا عن تسلم رئاسة اتحاد المغرب العربي من الجزائر عام 1955، احتجاجا منها عن مواقف الدول المغاربية المتباينة والتي تمثل من بين العوامل التي ساهمت في تعطيل الهيكل الرئيسي في الاتحاد، كما أن بقاء رئاسة الاتحاد عند الجزائر في تلك الفترة يعني تعطيل مسيرة الاتحاد نهائيا، وذلك لما تعرفه الجزائر من أزمة داخلية امنية[3]، هذه القضية هي قضية لوكاربي وتداعياتها المتمثلة أساسا في المس بأمن الجماهيرية الليبية أحد الدول المكونة لإتحاد المغرب العربي.

وذلك بفرض حظر جوي عليها، لإتهامها بتفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لكورباي باسكوتلندا عام 1988، واعتماد قرار 388 تاريخ 11 نوفمبر 1993 القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم

[1] – أحمد مهابة، مشكلة الحدود في المغرب العربي، **السياسة الدولية**، ع111(1993)، ص ص239-246.

[2] – ديدي ولد السالك، **مرجع سابق**، ص ص 52-69.

[3] – عبد الكريم عبد لاتي، المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد، في: محمد عاشور(محرر)، **التكامل الإفريقي في إفريقيا رؤى وأفاق**(القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005)، ص 300.

توسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها[1]، وهو الأمر الذي دفع ليبيا أن تطلب الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها وهدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن: "كل اعتداء تتعرض له دولة من دول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"، إلاّ أن الدول المغاربية وافقت وطبقت الحظر الجوي على ليبيا، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع باقي دول المنطقة بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواكشط زقمة تونس، وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها[2].

وإجمالا إذا كان تأسيس إتحاد المغرب العربي قد ساعد على تطبيع العلاقات الثنائية مغاربيا فإن هذه العلاقات لا تزال تتأرجح بين استمرار رواسب الغموض والتشكك والحذر بسبب طغيان الخلافات السياسية التي عادة ما يتم إحياؤها في مختلف المناسبات، وبالخصوص الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب*، حيث تعتبر من أهم الخلافات والنزاعات الموجودة في المنطقة، كما تُعد من أهم المعيقات التي تحول دون تحقيق اتحاد مغاربي متكامل، أي ما يحقق للإقليم المغاربي اندماجا ووحدة، وأكثر من ذلك غياب تام لأي مؤشر جدي لإنهاء تلك الخلافات، خاصة في الوقت الراهن حيث الخلافات المغربية الجزائرية لمرحلة ما بعد الربيع العربي تسير نحو تجدد الخلافات القديمة التي تُعد من أقدم النزاعات وأطولها (ملف الصحراء).

بالإضافة إلى بروز قضايا جديدة كقضية تنافس كلتا الدولتين على النفوذ الإقليمي إذ تسعى كل دولة للعب دور إقليمي تجاه الأزمات التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا، وما هو متعلق بالدول الإفريقية جنوب الصحراء، خاصة بعد عودة المغرب إلى عضوية الإتحاد الإفريقي، في ظل اختلاف رؤى كلتا الدولتين حول تسوية هذه الأزمات، وكيفية التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، وتباين رؤى مكافحة الإرهاب العابر للحدود، إلى غير ذلك من القضايا والملفات العالقة، وما يهمنا هنا هو البحث عن أثر

---

[1] – محمد لمين لعجال أعجال، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، **مجلة المفكر**، ع05(مارس 2010)، ص ص 20-36.

*– إن دراسة العلاقات المغربية الجزائرية هي بمثابة المفتاح لفهم مختلف المشكلات التي تشهدها المنطقة المغربية والتي بدراستها تقرأ الماضي من خلال الحاضر وتشعباته سواء على مستوى أزمة الصحراء الغربية أو على مستوى العلاقات الدولية , وكذلك مسلسل الإندماج المغربي المعطل ومستوى التفاعل مع السياسات الأوروبية والأمريكية الموجهة للمنطقة.

[2] – توفيق المديني، المغرب العربي بين مأزق الصحراء وسياسة الهيمنة الإقليمية، في المزقع: https://www.maghress.com/oujdia/1716 م تاريخ التصفح: 2017/12/01.

*– لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بملف الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب أنظر: – مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية، في الموقع: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078. تاريخ التصفح: 2017/11/20.

الخلافات السياسية/الأمنية على الوحدة المغاربية؟ وللإجابة على هذه السؤال يقتضي بنا الإشارة إلى أهم الملفات السياسية الخلافية بين دول المنطقة المغاربية عموما، وبين الجزائر والمغرب بالخصوص، ومدى إنعكاسها على عملية البناء المغاربي وتكتله.

أ.قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على مسار الوحدة المغاربية: تُعَدّ مشكلة الصحراء الغربية أهم المشاكل المطروحة على الساحة السياسية لدول المغرب العربي، وتأتي أهمية قضية الصحراء الغربية من كونها السبب الرئيسي في الصراع وعدم الاستقرار بين دول المغرب العربي, وأحد أهم الأسباب الرئيسية في توتر العلاقات المغربية– الجزائرية[1]، حيث أن أثرها يلقي بظلاله على استقرار دول المغرب العربي، وإذا نظرنا إلى العلاقات المغربية الجزائرية — التي يسودها التوتر– فنجد أن كلا الدولتان لا يتوقفان عن تبادل الاتهامات، واتهام كل منهما الأخر بالمسؤولية عن التوتر وعدم استقرار المنطقة الحدودية (الصحراء الغربية)، ويعتبر استمرار الصراع بين المغرب والجزائر العائق الأبرز في وحدة المغرب العربي وتطويره، وذلك لكون الدولتين هما القوتان اللتان يرتكز عليهما النظام الإقليمي المغاربي.

وعلى العموم العلاقات المغربية الجزائرية لم تشهد وتيرة واحدة، بل تعددت أنماط العلاقة بين البلدين تأثرا بالملفات الحدودية* عامة وملف الصحراء الغربية خاصة، فتعددت بتعدد الأسباب التي أنتجت مختلف الصراعات بين الدولتين، بداية بأسباب إستعمارية توغلت في أدق شقوق الملفات، ويبقى الملف الحدودي وقضية الصحراء الغربية عالقا لعدم تنازل كلا من الأطراف المتنازعة عما تراه حقا لها في الإقليم، وحتى من انسحب من أطرافه فكان جبرا وليس خيارا، فلم تنسحب موريتانيا إلا بعدما تكبدته من خسارة نتيجة المواجهات المسلحة، وبذلك فعلى الرغم من تلك التغيرات النسبية تبقى محادثات القضية عالقة.[2]

والسبب الرئيسي الذي كان وراء تصاعد الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب في شأن ملف الصحراء، هو الدعم الجزائري العسكري واللوجستي لجبهة البوليزاريو التي تشكلت عام 1973،

---

[1] – الجمعي الصحبي العليمي، أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات المغربية الجزائرية، في الموقع: https://www.ta7alil.com. تاريخ التصفح: 2017/12/08.

– لمزيد من التفصيل فيما يخص العلاقات الجزائرية المغربية لفترة ما بعد الحرب الباردة أنظر: نصيب عتيقة، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

– وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، **سياسات عربية**، ع06(جانفي 2014)، ص31–40.

– مزيد من التفصيل فيما يتعلق قضية الصحراء الغربية أنظر: مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها**(الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007).

[2] – مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853. تاريخ التصفح: 2017/11/10.

واستضافتها بمدينة تندوف ومساندتها دوليا في طلبها حق تقرير المصير، وهو ما لم تتقبله المغرب، وما ساهم في استمرار تدخل الجزائر كطرف في قضية الصحراء حديثا، صدور قرار مجلس الأمن الدولي في أفريل 2017، وكذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" الذي دعى الجزائر والبوليزاريو إلى حل النزاع، بشكل جعل النزاع اقليميا وليس ثنائيا بين المغرب والبوليزاريو فقط، وهذه الأمور مجتمعة هي التي دفعت الحكومة المغربية إلى الإعلان عن عزمها التصدي لأي استفزاز يمكن ان تتعرض له المغرب بخصوص قضية الصحراء، وبشكل أكثر تحديدا لمواجهة السياسات الجزائرية الداعمة لجبهة البوليزاريو بصفة مستمرة.

ويمكن تلخيص الرؤى المتناقضة لكل من الجزائر والمغرب تجاه قضية الصحراء فيما يلي: تركز رؤية الجزائر على اشراك البوليزاريو كمفاوض أصيل في النزاع، وتكون الجزائر بمثابة وسيط، وإقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها بعد الإتفاق عليها، وأن المغرب العربي هو الإطار الملائم لحل مشكلات المنطقة، في حين تركز الرؤية المغربية على التأكيد على تبعية الصحراء للسيادة المغربية، والمفاوضات مع الجزائر الداعمة الرئيسية لجبهة البوليزاريو، وغمكانية تطبيق قرارات منظمة الوحدة الإفريقية فيما يتعلق بوقف اطلاق النار فقط دون الموافقة على منح حق تقرير المصير للبوليزاريو[1].

ب.الأزمة الليبية: يخلق الوضع الداخلي الليبي – نتيجة الحرب القبلية بين مجموعة من القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية – بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على دول الجوار، خاصة ما هو متعلق بخطر تدفق الأسلحة المهربة والذي يعود بالسلب على دول المنطقة المغاربية وبالخصوص الدولة الجزائرية وكذا المغرب، بحيث يوجد تخوف من تهريبه نحو الجنوب خاصة في ظل النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو، الأمر الذي يهدد استقرار دول المنطقة ووحدتها الإقليمية[2].

ومع تطور الأحداث في ليبيا أصبحت أحد الملفات الخلافية بين الدولتين الجزائرية والمغربية، حيث لكل منها رؤية مختلفة لمعالجة الوضع الليبي المتأزم، إذ تركز الرؤية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في محاولة إيجاد موطئ قدم لها في ليبيا، حيث تستخدم في ذلك سياسة زيارة المسؤولين المتكررة للتقريب بين وجهات نظر الفرقاء الليبيين وعلى رأسهم "خليفة حفتر" قائد الجيش الليبي و" قايز السراج" رئيس المجلس الرئاسي

---

[1] – نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، في الموقع: http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818. تاريخ التصفح: 2017/11/10.

[*] – لمزيد من التفصيل في حيثيات جولة حوار بين فرقاء الأزمة الليبية في الجزائر، أنظر: – الجزائر تستضيف فرقاء الأزمة الليبية بعد دورها في اتفاق مالي، في الموقع: https://almagharibia.tv. تاريخ التصفح: 2017/11/25.

[2] – مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853. تاريخ التصفح: 2017/11/10.

لحكومة الوفاق الوطني الليبية*، والدعوة إلى تعديل إتفاق الصخيرات الذي تم برعاية مغربية، ودهم قدرات الحكومة الليبية الشرعية، الأمر الذي أثار حفيظة المغرب ودفع رئيس مجلس النواب المغربي لمطالبة الملك محمد السادس بسرعة التدخل لحل الأزمة عبر مساعدة ليبيا في رفع حظر السلاح المفروض على الجيش الليبي بقيادة حفتر[1].

ج. سباق النفوذ الإقليمي: وذلك في إطار التنافس الجزائري المغربي حول قيادة منطقة شمال وغرب إفريقيا، وفي هذا السياق سخرت كل منهما قدراتها السياسية، وشهدت المحافل والمؤسسات الدولية تنافسا وصداما على نطاق واسع، ويمتد سباق الزعامة إلى ساحات أخرى غير سياسية كسباق التسلح، ولا يزال نزاع الصحراء يعتبر السبب الرئيسي لسياسات التسلح لكل من المغرب والجزائر[2]، كما أن حرب الزعامة تدور حتى في المعترك الديني إذ يحاول كل واحد منهما تصدير نموذجه الديني للخارج.

ويأتي تجدد الخلافات المغربية الجزائرية في إطار التنافس الثنائي بين الدولتين للعب دور إقليمي بارز، ففي الوقت الذي تحاول فيه المغرب الإنتشار إفريقيا، تلعب الجزائر دورا إقليميا متصاعدا، حيث تقوم بدور الوساطة في مالي، ولاتزال حليفا في عملية التسوية السياسية بقيادة الأمم المتحدة في ليبيا، كما تساعد في تدريب الجيش التونسي لمواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية.

د. اللاجئون السوريون ومكافحة الإرهاب وتبييض أموال المخدرات: تجددت الخلافات الجزائرية المغربية بشأن الملف الحدودي وبالتحديد ما هو متعلق بالقضايا الثلاثة: اللاجئون السوريون ومكافحة الإرهاب، وتبييض أموال المخدرات، ففي شأن قضية اللاجئون السوريون ظهرت الخلافات في هذا الخصوص للمرة الأولى بين الدولتين في نوفمبر 2014، وبعدها في أفريل 2017 حيث اتهمت المغرب الجزائر بتسهيل انتقال 54 مهاجرا سوريا غير شرعي من الحدود الجزائرية إلى مدينة فجيج جنوب شرق المغرب، وهو ما أثار حفيظة الجزائر التي نفت مسؤوليتها عن تسلل المهاجرين عبرها إلى المغرب، واتهمت الجزائر المغرب بتكرار توجيه الإساءات للجزائر في هذا الشأن، وفيما يخص قضية مكافحة الإرهاب فإن الجزائر والمغرب تتبادلان الاتهامات بشأن التعاون لمواجهة التنظيمات الإرهابية، والتي كان آخرها اتهام المسؤولين في الحكومة المغربية للجزائر بعدم التنسيق الأمني مع الرباط، إيواء الجزائر لعناصر إرهابية تنتمي لجبهة البوليزاريو في مدينة تندوف جنوب غرب الجزائر، وانضمامهم لتنظيم داعش، وفي العموم ملف

[1] – مركز دراسات الجزيرة،واقع وأفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي، في الموقع: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=19384. تاريخ التصفح: 2017/12/03.

[2] – مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853. تاريخ التصفح: 2017/11/10.

الإرهاب جعل كل واحد منهما يلعب دور شرطي المنطقة لإكساب نظامه الحاكم شرعية دولية وإقليمية ووطنية أكبر[1].

في حين ما هو متعلق بملف تبييض أموال المخدرات والذي خلق خلافات دبلوماسية بين الدولتان والسبب يعود إلى تصريحات وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل مؤخرا والتي اتهم فيها المغرب بتبييض أموال تجارة المخدرات عبر الاستثمار في أفريقيا، وأن تجارة المخدرات أصبحت اليوم موجهة للإغراق الداخلي الجزائري، وأصبحت تستهدف كذلك الإقتصاد الوطني وتستهدف السيادة الترابية للجزائر، وهو التصريح الذي خلق ردود فعل مغربية حيث استدعت الخارجية المغربية القائم بأعمال سفارة الجزائر بالرباط للتنديد بما وصفته بـ "التصريحات غير المسؤولة" لمساهل[2].

الخاتمة:

في الأخير نستنتج أن الأمر الذي يجعل إمكانية تحقيق التكامل الإقليمي المغاربي مستقبلا مرهون بمايلي:

أولا: بمدى قدرة الأنظمة السياسية لدول المنطقة في تحقيق نقلة نوعية ديمقراطية وذلك بالخروج من وضعها المتأزم (أنظمة سلطوية فاقدة للشرعية الديمقراطية)، متوجهة نحو ديمقراطية الأنظمة، تستمد شرعيتها من أسس حديثة، ولبناء أسس الشرعية الديمقراطية في الأقطار المغاربية يقتضي ما قد تقتضيه العملية البنائية من شروط ومستلزمات، وأول هذه الشروط هو وضع قطيعة مع كل ما يتنافى مع المصادر التقليدية للشرعية، أي إعادة صوغ مصادر الشرعية على النحو المتعارف عليه عالميا، وتحكيم العقل في تدبير الشأن السياسي والأخذ بمبادئ الديمقراطية التي هي الوجه السياسي للحداثة في الوقت الراهن على المستوى العالمي. كما يقتضي الأمر إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، وأن تبادر النخب الحاكمة للدول المغاربية بإصلاح شامل يحقق لها انتقالا من أنظمة باتريمونيالية قائمة على

[1] – لحسن مقنع، أزمة مغربية جزائرية بعد اتهام مساهل للرباط بتبييض أموال المخدرات، في الموقع:
https://aawsat.com/home/article/1059831. تاريخ التصفح: 2017/11/28. انظر أيضا: عماد طفيلي وأحمد زيدان، هل إغراق الداخل الجزائري بالمخدرات وراء توتر العلاقات بين المغرب والجزائر، في الموقع:
https://arabic.sputniknews.com/radio_world/201710271027035314. تاريخ التصفح: 2017/11/28.

[2] « Le défi de l'immigration clandestine en Méditerranée », fondation Robert Schuman, Centre de Recherche et des Etudes sur l'Europe, 2015, en ligne sur :
https://www.robert-schuman.eu/fr/questions-d-europe/0352-le-defi-de-l-immigration-clandestine-en-mediterranee, consulté le : (15/02/2018).

المصادر التقليدية/ الرعوية إلى أنظمة ديمقراطية قائمة على مصادر حديثة مجتمعية، إذ لا يمكن الحديث عن اندماج مغاربي دون تحقيق اندماج وطني وانعطاف ديمقراطي لدول المنطقة.

ثانيا: حدوث تقارب بين دول المنطقة، خصوصا بين المغرب والجزائر، وحدوث التقارب الذي من شأنه يؤدي إلى تحقيق الوحدة المغاربية، مرهون بالتوصل إلى تسويات في القضايا الخلافية السياسية والأمنية العالقة.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

01- صالح بلحاج، **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**(الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش –EPA –، ط1، 2012).

02- صالح بلحاج، **السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري**(الجزائر: دار قرطبة، ط1، 2006).

03- وسيم حرب (وآخرون)، **البرلمان في الدول العربية رصد و تحليل: الأردن–لبنان–المغرب– مصر**(بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2007).

04- عبد الاله بالقزيز، **السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر حالة المغرب** (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1، 2007).

05- مرابط فدوى، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010).

06- الهادي التيمومي، **خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي**(تونس: دار محمد علي للنشر، ط2، 2013).

07- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997).

08- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

09- ناظر عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004).

10- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997).

11- بلعبكي أحمد (وآخرون)، **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014).

12- عبد الإله بالقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**(بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، ط1، 2008).

13- هشام شرابي، **البنية البطريكية بحث في المجتمع العربي المعاصر**(بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1987).

14- محمد حليم لمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والأثار والإصلاح**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011).

15- جون جاك جوفالييي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، **تاريخ الفكر السياسي**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، 1998).

16- ابتسام الكتبي (وآخرون)، **الديمقراطية والتمية الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز راسات الوحدة العربية، ط1، 2004).

17- محمد عاشور(محرر)، **التكامل الإفريقي في إفريقيا رؤى وأفاق** (القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005)

18- حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي** (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009).

19- عبد الإله بالقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية** (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013).

20- وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين** (بيروت: دار الحداثة، 1980).

21- محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي : مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**(المغرب: دار إفريقيا الشرق ، 1999).

ثانيا: مجلات ومراكز البحث

22 – ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل، **المستقبل العربي**، ع312(2005).

23 ناجي عبد النور، "المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص(أفريل 2011).

24 محمد حسين الخياط، " الإعلام البرلماني ودوره في تعزيز قدرات البرلمانيين العرب"، **الفكر البرلماني**، ع11(جانفي2006).

25 أمحمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع13 (شتاء 2007).

26 هند عروب، "ما بعد الثورة: في شروط إعادة البناء"، **وجهة نظر**، ع50(خريف 2011).

27 محمد ولد دده، "النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع29(شتاء 2011).

28 مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وأفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع17(شتاء 2008).

29 أحمد مهابة، مشكلة الحدود في المغرب العربي، **السياسة الدولية**، ع111(1993).

30 محمد لمين لعجال أعجال، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، **مجلة المفكر**، ع05(مارس 2010).

31 وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، **سياسات عربية**، ع06(جانفي 2014).

ثالثا: مذكرات تخرج

32- مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها**(الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007).

33- نصيب عتيقة، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

رابعا: صحف يومية

34 - Rachid tlemçani, la culture de l'émeute est la seule expression politique audible, **journal ELWATAN**,08/02/2011, n°6170.

خامسا: المواقع الإلكترونية.

35- توفيق المديني، المغرب العربي بين مأزق الصحراء وسياسة الهيمنة الإقليمية، في المزقع: https://www.maghress.com/oujdia/1716 .

36- مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية، في الموقع: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078.

37- الجمعي الصحبي العليمي، أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات المغربية الجزائرية، في الموقع: https://www.ta7alil.com.

38- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853.

39- نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، في الموقع: http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818.

40- الجزائر تستضيف فرقاء الأزمة الليبية بعد دورها في اتفاق مالي، في الموقع: https://almagharibia.tv. تاريخ التصفح: 2017/11/25.

41- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853.

42- مركز دراسات الجزيرة،واقع وأفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي، في الموفع: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=19384.

43- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، القضايا الخمس: تطور أبعاد الهلافات المغربية الجزائرية الراهنة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2853.

44- لحسن مقنع، أزمة مغربية جزائرية بعد اتهام مساهل للرباط بتبييض أموال المخدرات، في الموقع: https://aawsat.com/home/article/1059831.

45- عماد طفيلي وأحمد زيدان، هل إغراق الداخل الجزائري بالمخدرات وراء توتر العلاقات بين المغرب والجزائر، في الموقع:

https://arabic.sputniknews.com/radio_world/201710271027035314